



عندما أيدت إيران الثورتين (التونسية والمصرية) اللتين أطاحتا بنظامي الرئيسين (زين العابدين بن علي وحسني مبارك) واعتبرتهما «محاكاة واستلهاماً للتجربة الإيرانية»، لم تكن مدروكة أن هذه «الموجات الثورية» سوف تصل إلى حلفائها في الإقليم وبالأخص نظام الرئيس السوري بشار الأسد. ومن هنا تغير الموقف الإيراني بشكل جذري من «مساعدة المستضعفين» في تونس ومصر ومن بعدهما البحرين ولibia واليمن – وهو العنوان الأيديولوجي الذي غلف موقفها من الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت هذه الدول – إلى «دعم المستكرين» في سوريا، واتهام الثورة السورية بأنها «مؤامرة من تدبير القوى الغربية لتقويض دعائم المقاومة».

إيران لم تكتف بذلك، بل إنها اندفعت إلى تقديم دعم غير محدود على المستويات كافة لحليفها السوري، وسعت لدى بعض القوى الكبرى، لاسيما روسيا والصين، لإقناعهم بتوفير ظهير دولي لهذا النظام بهدف مواجهة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليه.

هذا الموقف الإيراني المؤيد للنظام السوري رفع الغطاء عن السياسة النفعية التي تنتهجه إيران في التعامل مع الثورات والاحتجاجات العربية، وأكّد أنها تتعامل معها بمنطق الدولة التي تسعى لتعزيز مصالحها وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجية محددة، بل ربما أخرج إيران أمام الرأي العام العربي وأنقذها «الصورة النمطية» التي حاولت فرضها باعتبارها «الأمة الثائرة» و«الداعم الرئيسي للمقاومة» في المنطقة.

وربما يمكن تفسير ذلك في أن إيران تعتقد أنها المستهدفة الأولى من الجهود الدولية لفرض ضغوط على الرئيس السوري بشار الأسد من أجل التناحي؛ على أساس أن ذلك يمهد لسقوط النظام السوري برمته، وهو ما يعني فقدان إيران الغطاء العربي الذي استثمرته لدعم تمددتها في الإقليم، وقطع «جسر التواصل» مع حلفائها الآخرين لاسيما «حزب الله» اللبناني وحركة «حماس» الفلسطينية.

وقد بدت انعكاسات الأزمة السورية على موقع هؤلاء الحلفاء جلية في الآونة الأخيرة. ففضلاً عن «حزب الله» اللبناني الذي بدا أكثر ارتباكاً وانغماساً في تفاصيل المشهد الداخلي، فإن حركة «حماس» بدأت توجه رسائل إلى الخارج تفيد إمكانية

ابتعادها تدريجياً عن «الأجندة الإيرانية»، وهو ما بدا جلياً في توقيعها على «اتفاق الدوحة» للمصالحة مع حركة «فتح» الفلسطينية في 6 فبراير 2012م، الذي سيتم بمقتضاه تشكيل حكومة فلسطينية برئاسة محمود عباس (أبو مازن) للإشراف على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء في إعمار غزة.

إيران بدت مدركة لمخاطر تغيير الخطاب السياسي لحماس واتجاهها إلى التعاطي الإيجابي مع مبادرات المصالحة، ومن هنا استغلت زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية (الشرعية) إسماعيل هنية طهران ولقاوه المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في 12 فبراير 2012م، لتحذير حماس من المضي قدماً في اتجاه التسوية مع إسرائيل؛ لاسيما أن طهران باتت مدركة أن معنى ذلك خسارة ورقة تفاوضية مهمة في صراعاتها مع القوى الإقليمية، وتعضيد جهود منافسيها لفرض عزلة عليها لکبح طموحاتها النووية والإقليمية.

سيناريوهات متعددة:

إن الملفت للانتباه أن المشكلة بالنسبة لإيران لم تعد منحصرة في مخاطر سقوط النظام السوري على مصالحها وطموحاتها الإقليمية؛ إذ إن السيناريوهات المختلفة التي يمكن أن تنتهي إليها الأزمة لا تبدو في مجلها مريحة بالنسبة لها. فضلاً عن سيناريو سقوط النظام السوري، الذي يمكن أن يوجّه ضربة قوية لطموحاتها الإقليمية؛ لأنّه يعني انهيار التحالف الاستراتيجي الذي تأسس بين الطرفين منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي؛ فإن ثمة سيناريوهين آخرين لا يقلان أهمية:
الأول: يتمثل في إقدام النظام السوري على إجراء إصلاحات حقيقة لاستيعاب ضغوط الداخل والخارج، وهو ما يمكن أن يُنتج مخاطر مماثلة على مصالح إيران؛ لأنه لن يتحقق إلا في حالة تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، وهو المطلب الذي بات العنوان الرئيسي للتعاطي الدولي والإقليمي مع الأزمة، وقد انعكس ذلك بوضوح في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر في 16 فبراير 2011م، ودعم خطة الجامعة العربية التي تقوم على إجراء حوار بين المعارضة والنظام لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على إجراء انتخابات وتسلیم الرئيس بشار الأسد صلاحياته إلى نائبه، وندد بقمع الاحتجاجات السلمية وطالب بوقف فوري لإراقة الدماء.

وعلى الرغم من أن هذا القرار غير ملزم إلا أنه يحصل على موافقة 137 دولة مقابل رفض 12 دولة من بينها روسيا والصين وإيران، وامتناع 17 عن التصويت من بينها الجزائر ولبنان، وجّه رسالة قوية للنظام السوري بأنه أصبح أكثر انزعاجاً على الساحة الدولية، كما أنه وضع روسيا في موقف محرج لأنه صورها على أنها الداعم الرئيسي للسياسة القمعية التي ينتهجها هذا النظام.

وبالطبع فإن تحقّق ذلك السيناريو معناه تقليل نفوذ إيران في سوريا؛ لأنه سيحرمنا من حليف مهم هو الرئيس السوري بشار الأسد وسيضعها أمام بدائل ضيقة بسبب توتر علاقاتها مع القوى السياسية المعارضة للنظام السوري، وهو الذي انعكس في مؤشرين:

أولهما: التصريحات التي أدلّى بها برهان غليون رئيس «المجلس الوطني السوري» - وهو أحد أهم وأكبر فصائل المعارضة السورية - في 2 ديسمبر 2011م، وتعهد فيها بقطع علاقات دمشق العسكرية مع إيران و«حزب الله» اللبناني عند توقيع المعارضة حكم سوريا، واصفاً العلاقات (السورية - الإيرانية) بأنها «غير طبيعية»، مضيفاً أنه «لن تكون هناك علاقة خاصة مع إيران».

وثانيهما: رفض قوى المعارضة السورية دخول إيران على خط الأزمة بسبب التحفظات التي تبديها على الدعم الإيراني القوي للنظام السوري، وهو ما انعكس في إجهاضها المحاولات التي بذلتها طهران لاحتواء الأزمة السياسية من خلال تقديم عروض لبعض قوى المعارضة السورية - لاسيما حركة «الإخوان المسلمين» - بالمشاركة في الحكومة، ثم تشكيل الحكومة كلها في فترة لاحقة، مقابل تخليها عن مطلب سقوط النظام السوري.

أما السيناريو الثاني: فيتعلق بنشوب حرب أهلية في سوريا مع رفض النظام السوري الاستجابة للضغط الدولي والإقليمية
 واستمراره في انتهاج سياساته القمعية تجاه الاحتجاجات التي تزداد تدريجياً وربما تمتد إلى معاقله في دمشق وحلب، ونجاح روسيا والصين في تعطيل أي تحركات دولية لفرض مزيد من العقوبات عليه من داخل مجلس الأمن، إلى جانب ظهور مؤشرات تفيد اتجاه بعض قوى المعارضة السورية إلى استخدام السلاح في مواجهة النظام.

ورغم أن بعض الاتجاهات الإيرانية بدأت تتحدث عن أن نشوب حرب أهلية ربما يصب في صالح إيران أكثر مما يضرها؛ على أساس أنه يمكن أن يؤدي إلى تفكك سوريا إلى دويلات صغيرة على أساس طائفية وعرقية، وهو ما يدعم من احتمالات حدوث حالة من عدم الاستقرار يمكن أن تهدد مصالح القوى المنافسة لإيران وعلى رأسها إسرائيل التي تتوافق (للمفارقة) مع إيران على أهميةبقاء النظام السوري الحالي. إلا أن هذا السيناريو يمكن أن ينتج تداعيات سلبية أخرى بالنسبة لإيران؛ لأنه يعني في المقام الأول إضعاف «قناة التواصل» الرئيسية مع الحلفاء، خصوصاً أن النظام السوري لن يستطيع في هذه الحالة الحفاظ على مستوى التنسيق ذاته مع «حزب الله» وحركة «حماس» الفلسطينية. كما أن ذلك معناه خروج الأخيرة نهائياً من سوريا بشكل يفقداً مركزاً مهماً في القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل. فضلاً عن أن الاحتكان الطائفي المحتمل أن ينتقل إلى دول أخرى مثل العراق، بشكل ربما يؤدي إلى خلط أوراق وإرباك حسابات إيران لاسيما بعد الانسحاب الأميركي من العراق.

خيارات إيرانية:

من هنا ربما تلجأ إيران إلى خيارات أخرى لتعويض خسائرها المحتملة بفعل الأزمة السورية:
الخيار الأول: تسريع برنامجها النووي واستغلال الانشغال الدولي بالأزمة السورية وتحقيق أكبر قدر من التقدم فيه، وقد بدأت إيران فعلاً في ولوح هذا الخيار؛ حيث أعلنت على لسان الرئيس محمود أحمدى نجاد في 15 فبراير 2012م عن «إنجازين جديدين» في برنامجها النووي، تمثلاً في شحن مفاعل طهران للبحوث الطبية بقذبان وقود نووي مصنوع محلياً ومخصب بنسبة 20%， وتشغيل «جيل رابع» يضم ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في منشأة «ناتانز» لتصنيب اليورانيوم، وهو ما يرفع عددها إلى تسعه آلاف.

أرادت إيران من هذا الإعلان توجيه رسالة قوية إلى القوى الغربية مفادها: أن الجهود التي تبذلها لکبح طموحاتها النووية والإقليمية؛ سواء على صعيد فرض مزيد من الضغوط على النظام السوري لإسقاطه، أو على صعيد رفع سقف العقوبات المفروضة عليها لتطول تعاملاتها المالية وصادراتها النفطية، أو على صعيد تدشين سلسلة من عمليات الاغتيال ضد علمائها النوويين وتصدير مشكلات تكنولوجية لبرنامجها النووي مثل فيروس «ستوكسنت»، لن تمنعها من الاستمرار في تطوير هذا البرنامج.

لكن الملفت للنظر هنا أن الرسالة الأهم من هذا «الإعلان النووي» ربما تكون داخلية، وتمثل في محاولة الرئيس أحمدى نجاد اكتساب أرضية جديدة في الداخل مع اقتراب موعد إجراء انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامي في 2 مارس 2012م، والتي يتوقع أن تشهد تنافساً حامياً بين الأجنحة المتصارعة داخل التيار المحافظ المسيطر الآن على مراكز صنع القرار، بسبب سعي التيار الذي يقوده الرئيس والذي بات يسمى في إيران بـ«تيار الانحراف» لتبنيه توجهات قومية ورؤى ليبرالية أثارت استياء المرشد الأعلى للجمهورية ورجال الدين، إلى الحصول على الأغلبية في المجلس لتعضيد فرصه في تصعيد أحد عناصره لانتخابات الدورة الحادية عشر لرئاسة الجمهورية في منتصف عام 2013م، وإصرار الجناح المنافس له الذي يقوده رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني على الحيلولة دون تمكنه من ذلك.

وفي كل الأحوال، فإن هذا الخيار يمكن أن ينتج تداعيات سلبية عديدة على إيران؛ خصوصاً أن رفع سقف العقوبات المفروضة عليها لتشمل تعاملاتها المالية وصادراتها النفطية ليس أمراً هيناً؛ فضلاً عن أنه سيحرم إيران من بعض

المستوردين الرئيسيين وعلى رأسهم الدول الأوروبية، فإنه سيعرض صادراتها للمستوردين الآخرين، لاسيما الدول الآسيوية للانفلاط حرصاً من الأخيرة على عدم التعرض لعقوبات أمريكية، كما أنه سيضيف مشكلات كثيرة لتعاملاتها النفطية بسبب الحظر المفروض على بنكها المركزي، فضلاً عن أنه سيضاعف من حدة الأزمات التي يواجهها الاقتصاد الإيراني، التي بدأت مؤشراتها في الظهور مثل تراجع سعر صرف العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم.

أما الخيار الثاني: فيتمثل في التمدد داخل العراق بعد الانسحاب الأمريكي بنهاية عام 2011م، بشكل يمكن أن يجعل العراق «قناة التواصل» الجديدة مع الحلفاء الإقليميين بدلاً من سوريا. إلا أن هذا الخيار يواجه بدوره تحديات كثيرة، أهمها: المشكلات المزمنة التي خلُقها الاحتلال الأمريكي للعراق والصراعات المحمومة بين القوى السياسية العراقية، تلك التي تفرض حالة مستمرة من عدم الاستقرار.

الخيار الثالث: ويتمثل بمحاولة تطوير العلاقات مع مصر لما يمكن أن ينتجه ذلك من مكاسب إستراتيجية كثيرة لإيران، لكنه يواجه أيضاً مشكلات متعددة أهمها عدم وجود رؤية واضحة من جانب القاهرة تجاه العلاقات مع إيران، والتي تبدو «قضية مؤجلة» لحين استقرار الأوضاع السياسية في مصر وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة منتخبة.

المصدر: مجلة البيان

المصادر: